التعاون الاقتصادي جنوب- جنوب بين معالم تطور اقتصاديات الجنوب واتجاهات تشكل الجغرافيا الجديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية

أ. يعقوبي محمد
جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة-
الجزائر، mmed.yagoubi@gmail.com

زيدان محمد
جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف- الجزائر،
zidane1962@gmail.com

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية ومكانة التعاون جنوب- جنوب في ظل الهيكل الجديد لجغرافيا العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث قمنا بدراسة هذا الموضوع من خلال ثلاثة محاور، فخصصنا المحور الأول لإعطاء خلفية نظرية عن التعاون جنوب- جنوب، وفي المحور الثاني قمنا بإبراز أهم معالم ومميزات الجغرافيا الجديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية، أما المحور الثالث فقد قمنا بدراسة تطور أهمية التعاون فيما بين دول الجنوب ضمن العلاقات الاقتصادية الدولية الكلية. وقد استنتجنا في الأخير أن التعاون الاقتصادي جنوب- جنوب أصبح يستحوذ على نصيب معتبر من العلاقات الاقتصادية الدولية للبلدان النامية، ويشكل حصة مهمة من القيمة الكلية للعلاقات الاقتصادية العالمية.

الكلمات المفتاحية: دول الجنوب، التعاون جنوب- جنوب، الجغرافيا الجديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية.

Résumé:

Cette étude vise à souligner l'importance et la place de la coopération sud-sud dans la cadre de la nouvelle structure de la géographie des relations économiques internationales. Où nous avons étudié ce sujet a travers trois axes, dans la premier nous avons donné un cadre théorique de la coopération sud-sud, et dans le deuxième nous on a met en évidence les caractéristiques de la nouvelle géographie des relations économiques internationales, alors que dans le troisième axe, nous avons étudié l'évolution de la coopération entre les pays de sud au sein des relations économiques internationales. Finalement, on a conclu que la coopération économique sud-sud occupe une part importante dans les relations économiques internationales des pays en développement, et dans la valeur totale des relations économiques mondiales.

Mots-clés: les pays du Sud, la coopération Sud-Sud, la nouvelle géographie des relations économiques internationales.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة:

لقد واكب تطور العلاقات الاقتصادية الدولية على الدوام التطور في احتياجات البلدان والمجتمعات، والذين قاموا بوضع استراتيجيات للتعاون فيما بينهم تتوافق مع كل مرحلة من مراحل التاريخ الاقتصادي. ولقد تميزت هذه الاستراتيجيات الموضوعة بتحكم الدول الكبرى في العالم في تسييرها بشكل مستمر، ولذلك كانت الدول المتقدمة بشكل دائم هي المحرك والمسيطر على هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية. أما الدول النامية، فقد كانت لفترة طويلة، ولا زالت إلى يومنا هذا، التابع في الميكانيزم المسمى التعاون شمال- جنوب، في حين أن ميكانيزم التعاون بين الدول المتقدمة يدعى التعاون شمال- شمال. وبالإضافة إلى هذه الميكانيزمات المعروفة، هناك ميكانيزم آخر معروف بالتعاون جنوب- جنوب، والذي يشير إلى مختلف وسائل التعاون فيما بين الدول النامية، والذي بدأ يأخذ مكانته ضمن ميكانيزمات التعاون الدولي على مستوى العالم.

ولقد عرف التعاون جنوب- جنوب منذ فترة استقلال الدول النامية، كوسيلة للتقارب بينها، ولقد غطى في بداية الأمر المجال السياسي فقط من خلال توحيد مواقف الدول النامية فيما يتعلق بتسيير العلاقات الدولية، وخاصة الصراع بين القوى الاشتراكية والرأسمالية. وبعد سنوات الستينات، أعطت دول الجنوب لأسلوب التعاون بينها بعدا اقتصاديا، وهو ما أدى إلى اعتماده كأحد الحلول المكملة لمشاكلها الاقتصادية، بالتوازي مع ميكانيزمات تعاونها مع دول الشمال.

إشكالية البحث:

نحاول من خلال هذه الدراسة إبراز أهمية ومكانة التعاون جنوب- جنوب كاستراتيجيه من استراتيجيات التعاون الدولي المعروفة في خدمة أهداف التنمية في دول الجنوب، في ظل التغيرات الحديثة التي طرأت على النظام الاقتصادي الدولي، والتي أفرزت جغرافيا جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية.

أهمية البحث:

تتأتى أهمية هذا البحث من الارتفاع المعتبر في درجات التعاون الاقتصادي بين الدول النامية، والناتج عن تحسن معدلات أدائها الاقتصادي في السنوات الأخيرة، مما أدى إلى تشكل جغرافيا جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية. بالإضافة إلى هذا، فإن عجز ميكانيزم التعاون شمال- جنوب عن تحقيق مساعدة دول الجنوب في تحقيق أهدافها التنموية، جعلها تبحث عن سبل وآليات لتعزيز تعاونها البيني من أجل الاستفادة من الفرص والمقومات التي تمتلكها بشكل أفضل.

أهداف البحث:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى الوصول إلى تحقيق النقاط المستهدفة التالية:

- التعرف على مفهوم التعاون جنوب- جنوب وخصائصه المميزة؛
- إبراز التحولات الحديثة في جغرافيا العلاقات الاقتصادية الدولية ومكانة دول الجنوب فيها؛
- التعرف على مكانة التعاون الاقتصادي جنوب- جنوب في الهيكل الجديد لعلاقات التعاون الدولي.

محاور البحث:

لقد ارتأينا تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة محاور كما يلي:

- **المحور الأول:** ماهية التعاون جنوب- جنوب؛
- **المحور الثاني:** تشكل الجغرافيا الجديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية؛
- **المحور الثالث:** معالم التعاون جنوب- جنوب في ظل الهيكل الجديد للعلاقات الاقتصادية الدولية.

<u>المحور الأول: ماهية التعاون الاقتصادي جنوب- جنوب</u>

لقد حققت الدول النامية في السنوات الأخيرة تقدما لافتا على مستوى أداء قطاعاتها الاقتصادية المختلفة، وتزايدت بذلك أهميتها في الاقتصاد العالمي. غير أن توجهاتها التجارية بدأت تتبدل نحو نظرائها من الدول النامية الأخرى، من خلال تدعيم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ورفع تبادلاتها التجارية البينية، وبالتالي أصبح التعاون جنوب- جنوب جزءا مهمّا من سياسة التبادل الدولي لكثير من البلدان الراغبة في رفع درجات تقدمها الاقتصادي.

أولا: تعريف التعاون الاقتصادي جنوب- جنوب

يعتبر التعاون جنوب- جنوب عنصرا جديدا في مصطلحات الاقتصاديات الدولية الحديثة، على الرغم من تسجيله لمسيرة تاريخية طويلة في مجالات عديدة محل التعاون. وقد ساهمت التغيرات الكبيرة التي سجلتها ولا زالت تسجلها البيئة الاقتصادية الدولية في زيادة الاهتمام به أكثر فأكثر من قبل الاقتصاديين وصناع السياسات الاقتصادية الدولية، خاصة خلال السنوات الأخيرة، ولذلك فقد كان موضوعا للعديد من الدراسات التي ترمي إلى وضع تعريف شامل وموحد له، وفيما يلي نذكر البعض منها، بغية الخروج بتعريف يوفق إلى حد كبير بينها.

عرفه الاجتماع الخاص بالتعاون جنوب- جنوب لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية بأنه:[i]

إطار واسع من التضامن بين دول الجنوب الاقتصادي، في المجالات السياسية، البيئية والتقنية؛

- يمكن أن يطبق على المستوى الثنائي، الجهوي، التحت جهوي، والفوق جهوي؛
- الشركاء من دول الشمال والمنظمات الدولية تصادق وتدعم التعاون جنوب- جنوب من خلال اتفاقيات تسمى التعاون الثلاثي، وهذا يعني أن التعاون الثلاثي هو تعاون تقني بين دولتين ناميتين أو أكثر، والذي يكون مدعوما من طرف الشركاء من الدول المتقدمة والمنظمات الدولية.

وفي تعريف للأمم المتحدة، فإن التعاون جنوب- جنوب هو: "عملية يسعى من خلالها بلدان ناميان أو أكثر إلى تحقيق أهدافهما الفردية و/أو المشتركة في مجال تنمية القدرة الوطنية، عن طريق تبادل المعارف والمهارات والموارد والدراية التقنية، ومن خلال اتخاذ إجراءات جماعية إقليمية وأقاليمية، بما في ذلك إبرام شراكات تشمل الحكومات والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، لما فيه فائدة فردية و/أو مشتركة فيما بينهما داخل المناطق وفيما بينها".[ii]

ويعرفه الدبلوماسي الجزائري "مراد أحميا" * على أنه: تأسيس مشترك موجه لشعوب ودول الجنوب، يرتكز على مبادئ التضامن، التعاون والاكتفاء الذاتي. وهذا التعاون ليس توجها اختياريا ولكن إجباري يأتي من أجل تكملة التعاون شمال- جنوب. ولذلك فإن التعاون جنوب- جنوب يؤسس على أهداف وطموحات متوافقة مع تاريخ وطبيعة اقتصاديات دول الجنوب.[iii]

وقد عرف التعاون جنوب- جنوب كأسلوب ممكن التطبيق في مسيرة التعاون بين الدول النامية منذ منتصف القرن الماضي، في شكل مؤتمرات عالمية ومنظمات دولية، نتجت عن البيئة السياسية والاقتصادية التي كانت سائدة آنذاك، مما دفع الدول النامية إلى اتخاذ مواقف سياسية معينة، أثرت على توجهها الاقتصادي العام، وزادت الحاجة إلى تقوية تعاونها المتبادل والمشترك، في سبيل خدمة أهدافها التنموية على المدى الطويل.[iv] واستمر وضع التعاون جنوب- جنوب كفضاء سياسي أكثر منه واقع اقتصادي حتى نهاية ثمانينات القرن العشرين، حيث بدأت تبرز بعض الأقطاب الاقتصادية في مختلف مناطق وقارات العالم النامي، مما أعطى له دفعة جديدة تميزت بلعب هذه الاقتصاديات لدور فعال على مستوى صناعة وتسيير العلاقات الاقتصادية الدولية، والمشاركة والتأثير فيها بشكل أكبر من السابق. وقد تزايد وزن الجنوب في الاقتصاد العالمي، في السنوات الأخيرة، خاصة مع تعدد الأزمات التي تضرب الاقتصاديات الرأسمالية، ومعاناتها من مشاكل اقتصادية دورية متتالية، وهذا ما جعل ميكانيزم العلاقات الاقتصادية فيما بين دول الجنوب يوفر فرصة كبيرة بالنسبة للدول النامية، من أجل تسطير الخطط الاقتصادية التي تتماشى وأوضاعها الاقتصادية والهيكلية، والتقليل قدر الإمكان من تبعيتها للدول المتقدمة التي تهيمن على علاقاتها الاقتصادية في مختلف الميادين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعليه يمكن القول أن التعاون جنوب- جنوب هو أسلوب من الأساليب المكملة لميكانيزمات التعاون الدولي الخاص بالدول النامية، جاء كنتيجة لسعي هذه الدول لتحقيق أداء جيد على مستوى المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية العامة، ويتضمن بذلك مختلف النشاطات الرامية إلى تحقيق هذا الهدف في شتى المجالات التجارية، النقدية، التكنولوجية، الاجتماعية،...الخ.

ثانيا: مميزات وخصائص التعاون جنوب- جنوب

يتميز التعاون جنوب- جنوب بالعديد من الخصائص التي تضعه في موقع مختلف عن أساليب التعاون التقليدية بالنسبة للدول النامية، وتنتج هذه الخصائص أساسا من طبيعة وهيكل الاقتصاديات النامية، إضافة إلى نوعية وقيمة الأهداف الموضوعة من أجل تحقيقها. ونتيجة لذلك فإن التعاون جنوب- جنوب يمثل مسعى مشترك لدول الجنوب، مؤسس على أهداف تخدم التنمية، ويعتمد على الشراكة، التضامن، الاستقلال الجماعي، إضافة إلى احترام السيادة الوطنية، إضافة إلى أنه لا يحل محل التعاون شمال- جنوب، ولا يجب أن يحلَّل ويقيَّم على أساس معايير العلاقات شمال- جنوب.[٧]

ويمكن الإشارة إلى تميز وخصوصية العلاقات الاقتصادية جنوب- جنوب من خلال النقاط التالية:

- يهدف التعاون جنوب- جنوب إلى تحقيق التضامن والاستقلال الاقتصادي للدول النامية، وهذا بتعزيز الاعتماد على النفس بالارتكاز على صياغة الأهداف المشتركة بين دول الجنوب في خدمة هذا المسعى؛
- يتم إعداد برامج وخطط التعاون المستقبلي جنوب- جنوب من طرف دول الجنوب بذاتها؛
- التعاون جنوب- جنوب لا يمثل بديلا عن التعاون شمال- جنوب؛
- لا يقاس أداء التعاون جنوب- جنوب بتراجع أهمية العلاقات شمال- جنوب بالنسبة للدول النامية مقارنة مع علاقاتها مع دول الجنوب الأخرى؛
- يتم قياس أداء وتطور وفعالية أسلوب التعاون جنوب- جنوب بمعايير مختلفة عن تلك المستعملة في قياس أداء العلاقات شمال- جنوب؛
- التعاون جنوب- جنوب هو أجندة تنموية تعتمد على شروط وأهداف تحمل خصوصية المفهوم التاريخي والسياسي للدول النامية وحاجياتها وآمالها. ويستحق التعاون جنوب- جنوب انفصالها والترويج لاستقلالها؛
- التعاون جنوب- جنوب يعتمد على مبادئ الشراكة والتضامن، المساواة بين الدول النامية، المنفعة المشتركة، واحترام السيادة الوطنية في إطار من تقاسم للمسؤولية؛
- يهدف التعاون جنوب- جنوب إلى تعزيز الاستفادة المتعددة الأطراف، من خلال الترويج لنشاطات التشارك، وتبادل المعارف والخبرات،بما يسمح بتحقيق أفضل الممارسات على مستوى الخطط التنموية للدول النامية؛
- يشتمل ميكانيزم التعاون جنوب- جنوب على تعزيز العلاقات الاقتصادية في كافة الميادين، وليس فقط في المجالات التقليدية؛
- يهدف التعاون جنوب- جنوب إلى رفع قدرة الدول النامية على لعب دور أكثر حيوية في العلاقات الدولية وسياسة صنع القرار، وهذا بتوفير المقومات المساندة والداعمة لجهودها التنموية الطويلة الأجل؛
- ينعكس التعاون جنوب- جنوب من خلال مختلف أوجه تقوية العلاقات الاقتصادية بين الدول النامية مثل التعاون والتكامل الثنائي، الإقليمي والتعاون المتعدد الأطراف.

ثالثا: أسباب التوجه نحو التعاون جنوب- جنوب

تبحث الدول النامية من خلال تسطير مشاريع وخطط تعاونها مع دول الجنوب الأخرى عن مواجهة المشكلات التي تعاني منها، على مستوى العديد من المجالات الاقتصادية، والتي تعيق قدرتها على تحقيق نتائج جيدة على مستوى أداء اقتصادها الكلي. ولذلك فإن هناك العديد من الأسباب التي تدفعها إلى تعميق تعاونها الاقتصادي المتبادل، نذكر منها مايلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الاختلاف في التشريعات والقوانين المتعلقة بممارسة الأنشطة الاقتصادية بين معظم الدول النامية، وبالتالي فإنها تبحث من خلال ميكانيزم التعاون جنوب- جنوب على معالجة هذا التباين، ووضع نظم وسياسات متناسقة فيما بينها، بما يخدم مساعيها الرامية إلى تحسين كفاءاتها الإنتاجية والتسييرية في مختلف الميادين الاقتصادية؛
- معاناة الدول النامية من مشاكل كبيرة على مستوى قدرتها على الوصول إلى الأسواق العالمية، وعليه فإن تعميق تعاونها مع دول العالم النامي الأخرى يساعدها على إعطاء مزيد من الفرص لصادراتها لاختراق الأسواق، ورفع كفاءة وفعالية جهازها التصديري؛
- الرفع من درجة التعاون والتكامل بين دول الجنوب، وهذا من خلال التأثير الإيجابي على المبادلات التجارية والنقدية البينية، وتوفير السبل الكفيلة برفع الإمكانيات الإنتاجية والتمويلية لهذه الدول؛
- توفرها على العديد من المقومات الاقتصادية والاجتماعية، والتي يمكن استغلالها من خلال دعم جهود تقاربها الإقليمي، ووضع نظام مشترك يسمح بإعطاء مبادلاتها أفضلية تجارية حاسمة في تطوير حجمها وقيمها النقدية؛
- معاناة معظم الدول النامية من تبعية كبيرة للدول المتقدمة فيما يتعلق بالعديد من أنواع المنتجات السلعية والخدمية، مما يدفعها إلى تعزيز تعاونها المشترك لإعطاء المنتجين المحليين القدرة على إيصال منتجاتهم إلى أسواق نامية مشابهة لأسواقهم المحلية، وتحقيق إدارة وتوازن جيد في المعروض منها، وتسويقها بأفضل طريقة ممكنة؛
- تشابه دول الجنوب في العديد من مؤشرات أداء اقتصادياتها، كمعدلات النمو المحلية، ومستويات الدخول والأسعار، مما يجعل من أسلوب التعاون جنوب- جنوب عاملا مساهما في تخفيض تكاليف وقيود تبادلاتها التجارية والنقدية البينية، ورفع كفاءة أداء تجارتها الخارجية بالتبعية؛
- معاناة الدول النامية من نقص كبير على مستوى أنظمة سلامتها البيئية، والناجم أساسا على سيطرة الدول المتقدمة على عمليات الإنتاج والتصدير على المستوى العالمي، مما يجعلها تبحث عن بديل عن علاقاتها الاقتصادية مع الدول المتقدمة، وهذا من خلال تعزيز تعاونها مع الدول النامية الأخرى في هذا المجال، وصولا إلى تحقيق كفاءة أكبر على مستوى حماية البيئة.

وعلى الرغم من هذه الدوافع والأسباب المهمة للجوء إلى ميكانيزم التعاون جنوب- جنوب، كأداة لتحسين الأوضاع الاقتصادية للدول النامية، إلا أنه في الواقع يصطدم بالعديد من المعوقات والقيود التي تحول دون الوصول إلى أهدافه النهائية كاملة. ومن بين هذه المعوقات، هو معاناة الدول النامية في حد ذاتها من فروقات معتبرة على مستوى مؤشراتها الاقتصادية، مثل معدلات النمو، مستوى المداخيل، مؤشرات التجارة الخارجية، ...الخ، مما يقود إلى تباين كبير في الفوائد المتحصل عليها من خلال تجارب التعاون البنيني. إضافة إلى هذا، فإن الدول المتقدمة لا زالت تحتل الريادة على مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية، ودورها في تسيير الاقتصاد العالمي، والتأثير على أوضاع الدول النامية على مستواه لا يزال كبيرا جدا، وبالتالي فإن دول الجنوب لم تصل بعد إلى مرحلة قدرتها على تبني ميكانيزم العلاقات جنوب- جنوب وإحلالها محل العلاقات مع الدول المتقدمة.

المحور الثاني: تشكل الجغرافيا الجديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية

لقد ساهمت التطورات المختلفة التي شهدتها البيئة الاقتصادية الدولية في بلورة نظام اقتصادي عالمي ذو خصائص مختلفة، تتسم بالتطور والتغير المستمر، ويحتوي على أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي. ويتجه نحو المزيد من الاعتماد المتبادل وتتزايد فيه مكانة التكتلات الاقتصادية، والشركات المتعددة الجنسيات في تسيير الشؤون الاقتصادية الدولية، ناهيك عن انخفاض تكاليف وصول المنتجات والمعلومات إلى مختلف مناطق العالم، نتيجة لثورة تكنولوجيا المعلومات، وضخامة وسائل التواصل بين أفراد المجتمع المختلفة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا: معالم النظام الاقتصادي العالمي الجديد

يتميز النظام الاقتصادي العالمي الجديد بالعديد من المميزات، التي تعكس التطور الذي وصل إليه الفكر الاقتصادي في تسيير الشؤون الدولية، ومن بينها نذكر ما يلي:[vi]

1. وجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي: يتسم النظام الاقتصادي العالمي الجديد بوجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي، وقد ظهر ذلك واضحا في طبيعة المنتج الصناعي، حيث لم يعد في إمكان دولة واحدة مهما كانت قدرتها الذاتية أن تستقل بمفردها بصنع هذا المنتج الصناعي، وإنما أصبح من الشائع اليوم أن نجد العديد من المنتجات الصناعية مثل السيارات والأجهزة الالكترونية والحاسبات الآلية وغيرها، يتم تجميع مكوناتها في أكثر من دولة بحيث تقوم كل واحدة منها بالتخصص في صنع أحد هذه المكونات فقط. ويرجع ذلك من ناحية إلى ثورة المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا (الثورة الصناعية الثالثة)، ومن ناحية أخرى إلى تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات. لذلك اتسم النظام الاقتصادي العالمي الجديد بظهور أنماط جديدة لتقسيم العمل لم تكن معروفة، حيث كانت الصورة التقليدية لتقسيم العمل الدولي تتمثل في تخصص بعض البلدان في المواد الأولية والتعدينية والسلع الغذائية، وتخصص بلاد أخرى في المنتجات الصناعية، وكان الافتراض أن البلاد النامية تتمتع بميزة نسبية في النوع الأول، بينما تتمتع البلاد المتقدمة بميزة نسبية في السلع الصناعية.

2. تزايد التكتلات الاقتصادية والترتيبات الإقليمية الجديدة: لعل الاتجاه إلى تكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة بين مجموعة من الدول التي تتوافر فيها عدد من المقومات المتجانسة اقتصاديا، وثقافيا وحضاريا وتاريخيا، والتي تربطها في النهاية مصالح اقتصادية مشتركة، هي من أهم الخصائص المميزة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، أضف إلى ذلك وارتباطا به وجود ترتيبات إقليمية جديدة في إطار هذا الاتجاه، وفي إطار السعي إلى تعميق المصالح الاقتصادية المشتركة للدول المكونة لهذه الترتيبات الإقليمية، وربطها بالترتيبات الاقتصادية العالمية التي تشكل أو تشكلت.

3. وجود ملامح هيكلية جديدة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد: حيث أصبح تقسيم الدول في ظل النظام العالمي الجديد لا يخضع للنظام القديم، أي وجود دول متقدمة ودول نامية فقط أو غنية وفقيرة فقط، بل أصبحت الهيكلة الجديدة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد تستوعب التقسيمات والتكوينات التالية:

- مجموعة الدول الأعلى تطورا *Highly developed* ، وهي على وجه التحديد الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية وشمال شرق آسيا (اليابان)، وتعتبر البلدان الأعلى دخلا؛
- البلاد النامية والساعية على طريق النمو *Developing* ، وتشمل البلاد حديثة التصنيع في شرق آسيا (بالإضافة إلى الصين) وبعض دول أمريكا اللاتينية، وتعتبر فئة "الدخل المتوسط" في العالم؛
- البلاد المتخلفة اقتصاديا، وهي ما يمكن أن يعبر عنها بالبلاد الأقل نموا *Less developed* (*LDCS*)، وتقع ضمن الشريحة الدنيا من فئة الدخل الأوسط والشريحة العليا من فئة الدخل المنخفض؛
- البلاد المتأخرة اقتصاديا *Backworld* وتنقسم من ناحيتها إلى قسمين:
- أقل البلدان نموا *Least developed* ، وتقع تقريبا ضمن الشريحة الوسطى من الفئة منخفضة الدخل.
- وفي أدنى القاع يوجد القسم الذي نسميه أقل البلاد نموا *Least Less developed countries* ، وهي الشريحة الدنيا من الفئة منخفضة الدخل، وتشمل الأجزاء الأشد فقرا من العالم الثالث.

ثانيا: موقع دول الجنوب من الجغرافيا الجديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية

لقد ساهمت التغيرات الكثيرة في البيئة الاقتصادية الدولية في فتح الأبواب أمام الدول النامية للدخول أكثر فأكثر في هيكل التبادل الدولي، وصنع مكانة لها على مستوى البيئة الاقتصادية الدولية. حيث حققت معظم الدول النامية تطورات معتبرة في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أداء مؤشراتها الاقتصادية، مثل نمو الناتج المحلي بشكل كبير، ارتفاع حجم تجارتها الخارجية، تطور تدفقاتها النقدية الدولية، وغيرها من معايير الأداء الأخرى.

1. **تطور معدلات النمو في اقتصاديات الجنوب** : تميزت النواتج المحلية لمعظم الدول النامية بارتفاع مستمر خلال السنوات الأخيرة، حيث تبنت سياسات اقتصادية فعالة ساهمت في رفع قدراتها الإنتاجية في ميادينها الريادية، مستفيدة من التطورات التي حصلت على مستوى طرق وتكنولوجيات الإنتاج على المستوى العالمي، ومن تعاونها الاقتصادي مع الدول الأخرى، وخاصة الدول المتقدمة.

ويمكننا تبيين تطور معدلات النمو في الدول النامية مقارنة مع أداءها العالمي من خلال الشكل رقم (1).

من خلال هذا الشكل يتبين لنا أن دول الجنوب حققت معدلات نمو مرتفعة مقارنة بمعدلات النمو الحقيق العالمي والمعدلات المسجلة في الاقتصاديات المتقدمة منذ فترة الثمانينات إلى غاية سنة 2012. كما يلاحظ أنه على الرغم من تراجع معدلات النمو على المستوى العالمي قبل سنة 2010 إلا أن اقتصاديات الجنوب حافظت على وتيرة تصاعدية في نمو نواتجها المحلية، حتى بلغت سنة 2010 أكثر من 7.5%، ثم تراجعت بعد ذلك بفعل تراجع النمو العالمي الناتج أساسا عن مخلفات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

2. **تطور حصة الجنوب من التجارة الدولية:** لقد انعكست التطورات المعتبرة على مستوى القواعد الإنتاجية لاقتصاديات الجنوب على علاقاتها التجارية مع العالم الخارجي، حيث أصبحت بعض الدول النامية أقطابا تجارية مهمة على المستوى العالمي، وتحسنت مكانتها ودورها في بناء العلاقات التجارية الدولية سواء من حيث القيمة أو الهيكل.

أ – **من ناحية القيمة:** يمكن إبراز حصة صادرات وواردات الدول النامية من التجارة العالمية الإجمالية من خلال الشكل رقم (2).

يلاحظ من خلال هذا الشكل البياني التطور المعتبر الذي حققته حصة الدول النامية من التجارة العالمية خلال الفترة المدرسة، فبعد انخفاض ملحوظ بين سنتي 1980 و 1990، والذي يرجع في الأساس إلى الأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها مختلف الدول النامية في هذه الفترة وفي مقدمتها أزمة انخفاض أسعار الطاقة سنة 1986، واصلت نسبة صادرات وواردات الدول النامية في الصادرات والواردات العالمية ارتفاعاتها المستمرة، حيث انتقلت نسبة الواردات من حوالي 23% إلى حوالي 41% بين سنتي 1980 و 2012، في حين حققت الصادرات نسبة 45% سنة 2012 بعد أن كانت سنة 1980 حوالي 30% من الصادرات العالمية. ويعزى هذا التحسن المضطرد في نسبة مساهمة الدول النامية في التجارة العالمية إلى ظهور أقطاب اقتصادية ناشئة في العالم النامي، مثل الصين، البرازيل، كوريا الجنوبية، ...الخ، والتي ساهم ارتفاع معدلات نمو اقتصادياتها التي حققتها في رفع قيمة صادراتها، وزيادة حجم متطلباتها وحاجياتها الاقتصادية على المستوى العالمي.

ب –**من ناحية الهيكل:** لم يكن تطور حصة الدول النامية في التجارة العالمية على مستوى القيمة الإجمالية فحسب، وإنما من حيث الهيكل كذلك، حيث يمكن إبراز ذلك من خلال الشكل رقم (3).

توضح بيانات الشكل رقم (3) أن نسبة مساهمة الدول النامية في أهم مكونات التجارة العالمية ارتفعت بصورة ملحوظة خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2012. فبالنسبة للواردات، ومع استثناء قطاع المحروقات الذي ظلت نسبته مستقرة على العموم، فقد حققت القطاعات الأخرى ارتفاعات مهمة، على غرار المواد المصنعة التي انتقلت نسبتها من حوالي 24% سنة 1995 إلى حوالي 43% سنة 2012، والمواد الغذائية التي ارتفعت من حوالي 31% إلى حوالي 40% بين نفس السنتين. أما بالنسبة للصادرات، فقد حققت نسبة مساهمة الدول النامية في مختلف ميادين التجارة الدولية ارتفاعات مهمة، مثل صادرات المنتجات المنجمية والمعدنية، التي انتقلت نسبة صادرات الدول النامية منها من حوالي 40% سنة 1995 إلى قرابة 65% سنة 2012، والمواد الغذائية التي بلغت صادرات الدول النامية منها حوالي 58% سنة 2012 بعد أن كانت لا تتجاوز 40%

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سنة 1995. ويرجع هذا دائما إلى ظهور أقطاب اقتصادية بين دول الجنوب، والتي حققت معدلات نمو مهمة في مختلف ميادينها الاقتصادية، ساهمت من خلالها في رفع حصة الدول النامية في مختلف مكونات التجارة الدولية.

3. **تطور حصة الجنوب من التدفقات النقدية الدولية:** نتيجة لنتائجها الجيدة التي حققتها على مستوى أداءها الاقتصادي الكلي، وتحسن بيئة أعمالها بشكل لافت، فقد أصبحت العديد من الدول النامية خلال السنوات الأخيرة مقصدا للتدفقات النقدية الدولية في شكل استثمارات مباشرة أو غير مباشرة. ولم يقتصر الأمر على جذب الاستثمارات الأجنبية فقط، بل باتت بعض الدول النامية مصدرا مهما لرؤوس الأموال على المستوى الدولي.

ويمكن توضيح تطور دور اقتصاديات الجنوب في العلاقات النقدية الدولية من خلال الجدول رقم (1).

يلاحظ من خلال هذا الجدول الارتفاع المعتبر في حصة الدول النامية الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة خلال الفترة المدروسة، حيث ارتفعت من 13.81% سنة 1980 إلى 52.03% سنة 2012، في مقابل انخفاض حصة الاقتصادية المتقدمة من 86.14% إلى 41.51% بين نفس السنتين. وقد كان لتدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجية نفس الأداء، حيث ارتفعت نسبتها من 6.16% إلى 30.63%، إلا أنها لم تتجاوز حصة الدول المتقدمة التي بلغت 65.38% سنة 2012، بعد أن حققت نسبة 93.84% سنة 1980. وتدلل هذه الأرقام بشكل واضح على تحسن مكانة الدول النامية بشكل لافت في هيكل العلاقات النقدية الدولية.

المحور الثالث: معالم التعاون جنوب- جنوب في ظل الهيكل الجديد للعلاقات الاقتصادية الدولية

ساهمت التغيرات التي عرفتها البيئة الدولية في تحسين وضعية بلدان الجنوب في جغرافيا العلاقات الاقتصادية، حيث استفادت هذه البلدان من التطورات الحاصلة في استراتيجيات التصنيع العالمية في استغلال مقوماتها الإنتاجية بشكل أمثل، وبذلك حققت تطورات معتبرة في أداءها الاقتصادي وأصبحت كذلك عنصرا فاعلا في الاقتصاد العالمي. وقد اعتمدت غالبية دول الجنوب في استراتيجيتها الهادفة للاندماج في الاقتصاد العالمي على تعميق علاقاتها الاقتصادية مع دول الجنوب الأخرى، تفاديا للعراقيل التي تواجهها عند محاولة اختراق أسواق الدول المتقدمة، حيث أن أسواق الجنوب تعطي فرصا أكبر للتنافس بالنسبة لمنتجات الدول النامية، وتوفر البيئة الملائمة لتغلغل المؤسسات الأجنبية وتواجدها على مستواها. وبذلك فقد انتعشت العلاقات الاقتصادية جنوب- جنوب وتشعبت مجالاتها، وغدت تمثل حصة معتبرة من المبادلات الاقتصادية الإجمالية للدول النامية، وأصبح التعاون الاقتصادي جنوب- جنوب إطارا دوليا معروفا لتعزيز النمو الاقتصادي بالدول النامية والحفاظ على استمراريته. ومن أجل قراءة نمو التعاون الاقتصادي بين دول الجنوب، يجب متابعة التغيرات التي حصلت على مستوى علاقاتها الاقتصادية الدولية مقارنة مع التغيرات الحاصلة على مستوى البيئة الاقتصادية العالمية، والتي ساهمت في تعزيز ترابطها البيني، ومن ذلك نذكر المعالم التالية:

أولا: تزايد التكاملات الاقتصادية بين دول الجنوب

تعتبر التكاملات الاقتصادية الإقليمية إحدى الاستراتيجيات المفيدة ضمن مسعى دول الجنوب لتقوية روابطها الاقتصادية البينية، حيث توفر الفضاء الملائم لتبادل واستغلال مقومات وموارد الدول النامية في ظل تحقق المنفعة المشتركة، واحترام السيادة الوطنية لبعضها البعض. ولذلك فقد توجهت العديد من الدول النامية للدخول في تكاملات جهوية مع جيرانها من الدول النامية، أو فوق جهوية مع بلدان أخرى تنتمي لباقي مناطق العالم النامي، وذلك من أجل التكتل فيما بينها في مواجهة تحديات الاقتصاد العالمي المفروضة من طرف الدول المتقدمة، وتسهيلا لعملية الاندماج السليم فيه. ويمكن إبراز تطور عدد التكاملات الإقليمية بين الدول النامية مقارنة مع العدد الإجمالي لها في العالم من خلال الشكل رقم (4).

يلاحظ من خلال هذا الشكل أن تجارب التكامل الجهوي والفوق جهوي بين دول الجنوب مثلت الحصة الأكبر من العدد الإجمالي من تجارب التكامل على المستوى العالمي، حيث أنه من أصل 28 تكاملا تحقق 21 منها بين بلدان الجنوب. كما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يلاحظ كذلك أن عدد تجارب التكامل في دول الجنوب شهد ارتفاعا مستمرا منذ ما قبل السبعينات إلى غاية التسعينات، حيث سجل خلال هذه الفترة أكبر عدد من تجارب التكامل الجهوي والفوق جهوي بثمانية (8) تجارب، وهو ما يمكن إرجاعه إلى أن سنوات التسعينات عرفت تطورات معتبرة في اقتصاديات دول الجنوب، مما دفعها إلى البحث عن تحالفات اقتصادية دولية تضمن لها استمرارية نموها الاقتصادي، من خلال توفير الفضاء الملائم لتبادل السلع والخدمات التي تنتجها وتستهلكها، بعيدا عن الشروط التجارية والغير تجارية التي تفرضها استراتيجيات التعاون مع الدول المتقدمة.

ثانيا: ارتفاع حجم التجارة جنوب- جنوب

حققت الدول النامية معدلات نمو جيدة خلال العقد الأخير للقرن العشرين، وهو ما انعكس على تجارتها الخارجية التي عرفت ارتفاعا لافتا في قيمتها وهيكلها. ونظرا لسعيها المشترك من أجل تطوير بنيتها الإنتاجية والتقليل من تبعيتها المستمرة للدول المتقدمة، فقد زادت اعتمادها المتبادل على بعضها البعض، وأعطت دفعة قوية لتعاونها التجاري جنوب- جنوب الذي يلبي احتياجاتها الداخلية، ويخدم استراتيجياتها نحو اختراق الأسواق الدولية والاندماج في الاقتصاد العالمي.

وعليه فقد أصبح التبادل التجاري بين دول الجنوب سمة أساسية من سمات الهيكل الجديد للعلاقات الاقتصادية الدولية، وخاصة مع ظهور بعض الأقطاب الاقتصادية في العالم النامي، والتي أصبحت شريكا تجاريا مهما على المستوى العالمي، وفاعلا رئيسيا في النظام التجاري العالمي، وهذا من خلال ارتفاع حجم صادراتها وواردتها، وتنوع بنيتها واتجاهها الجغرافي. ومن خلال تتبعنا لتطور التجارة الخارجية للدول النامية، يمكننا ملاحظة التحسن الكبير في حجم وهيكل المبادلات التجارية جنوب- جنوب سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات.

ويمكن إبراز ذلك من خلال الشكلين رقم (5) و(6).

من خلال هذين الشكلين يتبين لنا التطور الكبير الذي حققته الصادرات السلعية فيما بين دول الجنوب في قيمتها وهيكلها. فبالنسبة للقيمة فنلاحظ أن نسبتها ارتفعت من 42% سنة 1995 إلى 57.2% سنة 2012، وهذا مقابل انخفاض في نسبة الصادرات السلعية للدول النامية الموجهة نحو الدول المتقدمة من 56.5% إلى 40.7% بين نفس السنتين. أما بالنسبة للبنية فنلاحظ من خلال الشكل رقم (6) أنها حققت تحسنا ملحوظا، حيث كانت نسب أهم مكونات سلة صادرات الدول النامية نحو بعضها البعض سنة 1995 تتراوح بين 36.2% و48% ثم أصبحت سنة 2012 تتراوح بين 55.9% و65.1%، حيث سجل أعلى ارتفاع على مستوى المنتجات المنجمية من 39.2% سنة 1995 إلى 65.1% سنة 2012.

وعلى غرار الصادرات، فقد كان للواردات جنوب- جنوب نفس الأداء، ويمكن إبراز ذلك من خلال الشكلين رقم (7) و(8). يلاحظ من خلال الشكلين السابقين أن الواردات جنوب- جنوب قد حققت ارتفاعا معتبرا في قيمتها، حيث انتقلت نسبتها من الواردات الإجمالية من 37.9% سنة 1995 إلى 58.9% سنة 2012، وتقابل هذا مع انخفاض في نسبة الواردات من الدول المتقدمة من 59.5% إلى 37.7% بين نفس السنتين. أما بالنسبة للبنية الهيكلية فنلاحظ أن جميع واردات الدول النامية من بعضها البعض قد حققت ارتفاعا في نسبها إلى الواردات الإجمالية، ما عدا واردات المحروقات التي انخفضت نسبتها من 81% سنة 1995 إلى 78.1% سنة 2012.

ثالثا: تزايد حجم الاستثمارات بين دول الجنوب

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية من خلال إدخال تقنيات حديثة في العمليات الإنتاجية، مما يسمح بتدعيم القاعدة الإنتاجية بسلع جديدة، وتعطي للدولة المستقبلة له فرصا أكبر لتحقيق الاندماج السليم في الاقتصاد العالمي. ومن جهة أخرى، فإنه يوفر للدولة التي يتوفر أعوانها على فوائض مالية تحقيق الاستغلال الأمثل لرؤوس أموالها، بتوظيفها في الخارج بشكل يعود بالنفع على اقتصادها المحلي. وقد عملت معظم دول الجنوب على تحسين بيئة أعمالها بشكل يمكنها من جلب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بحيث أصبحت بعض البلدان النامية مقصدا أولويا للمستثمرين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأجانب نظرا لما توفره اقتصادياتها من عوامل إيجابية بالنسبة لتكاليف ومردودية المشاريع الإنتاجية. إضافة إلى هذا فإن تحقيق بعض الدول النامية لأداء جيد في اقتصادياتها، فقد تكونت لديها رؤوس أموال مهمة، وأصبحت من أهم الدول المصدرة للاستثمارات المباشرة.

ونظرا للمزايا التي توفرها دول الجنوب، والتشابه الكبير في بنية نسيجها الاقتصادي، فقد ارتفعت قيمة استثماراتها الأجنبية المباشرة فيما بين بعضها البعض، حيث أصبحت بعض الشركات الإنتاجية والخدمية التي تنتمي للدول النامية تنافس شركات الدول المتقدمة في الظفر بعقود الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية، ناهيك عن أن عددا كبيرا من شركات الدول النامية غدت قادرة على الدخول في استثمارات مشتركة في اقتصادياتها المحلية. وعليه يمكن القول أن الاستمارات الأجنبية المباشرة جنوب- جنوب أصبحت تمثل عاملا مدللا على تشكل جغرافيا جديدة للاقتصاد الدولي، سواء بالنسبة للتدفقات الداخلة أو الخارجة.

فبالنسبة لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى دول الجنوب، فمن خلال الشكل رقم (9)، والذي يمثل نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى مناطق العالم النامي من دول الجنوب الأخرى، يلاحظ أن نسبتها إلى الاستثمارات الداخلة الكلية عرفت استقرارا نوعا ما في مختلف مناطق الجنوب،وعلى الرغم من ارتفاع قيمتها سنة 2009بالنسبة لمنطقة شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية والكرايبب، إلا أنها عاودت الرجوع إلى مستواها السابق.

أما بالنسبة لتدفقات دول الجنوب من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة إلى دول الجنوب الأخرى، فمن خلال الشكل رقم (10) يلاحظ أن نسبتها إلى الاستثمارات الخارجة الكلية قد حققت تطورا مهما بالنسبة لكل مناطق الجنوب، خاصة بعد سنة 2009، وبنسب فاقت كلها 80%. ويدل هذا على أن أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول الجنوب هي موجهة لدول الجنوب الأخرى، وبالخصوص بعد تراجع الاستثمارات الأجنبية للدول المتقدمة بفعل آثار الأزمة المالية العالمية 2008.

وعليه يتبين لنا التطور المهم الذي حققته الاستثمارات الأجنبية المباشرة جنوب- جنوب، وهو ما يشير إلى تحسن مكانة الجنوب في الاقتصاد الدولي، وتزايد أهمية التعاون الاقتصادي جنوب- جنوب في ظل الهيكل الجديد للعلاقات الاقتصادية الدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة:

يعتبر تنويع العلاقات الاقتصادية الخارجية هدفا أساسيا بالنسبة لأية دولة نامية، حيث تسعى معظم دول الجنوب إلى فك ارتباطها بعدد قليل من الدول في تعاملاتها الاقتصادية الخارجية، والبحث عن شركاء جدد يساهمون في تحسين أداء سياسة تعاملاتها الخارجية ورفع مردوديتها. ونظرا لقصور علاقات دول الجنوب مع شركائها من دول الشمال في الوصول إلى تحقيق أهداف سياساتها التنموية، فقد توجهت معظم هذه البلدان إلى البحث عن بناء علاقات اقتصادية مع بلدان نامية أخرى، من أجل الوصول إلى استغلال أمثل لمواردها الاقتصادية، وتحقيق معدلات أعلى من الأداء الاقتصادية، وهو ما أدى إلى رفع نسبة التعاون الاقتصادي جنوب- جنوب ضمن التعاملات الدولية الكلية، راسما بذلك معالم جديدة لجغرافيات العلاقات الاقتصادية الدولية.

نتائج البحث:

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة إبراز أسلوب التعاون بين دول الجنوب كميكانيزم حديث من ميكانيزمات التعاون الدولي في ظل الشكل الجديد للعلاقات الاقتصادية الدولية، ومن خلال معالجتنا للموضوع خرجنا ببعض النتائج نبلورها في النقاط التالية:

- يمثل التعاون الاقتصادي جنوب- جنوب أسلوبا حديثا من أساليب التعاون الدولي، بحيث يشير إلى مختلف آليات التعاون بين الدول النامية، ولذلك فهو يتميز ببعض الخصائص والميزات الإيجابية التي تجعل منه ميكانيزما مفضلا لدى العديد من بلدان الجنوب؛
- لقد عرفت جغرافيا العلاقات الاقتصادية الدولية تحولات معتبرة في اتجاهاتها وهيكلها، ممثلة أساسا بارتفاع أهمية اقتصاديات الجنوب ضمن النظام الاقتصادي العالمي وارتقاء مكانتها بين القوى الاقتصادية العالمية، الناتجة أساسا عن تحسن أداء اقتصادياتها وارتفاع نسبة مساهمتها في تركيب العلاقات التجارية والنقدية الدولية؛
- سجلت العلاقات الاقتصادية بين دول الجنوب تحسنا ملحوظا في السنوات الأخيرة، حيث انزاحت معظمها للدخول في مشاريع للتكامل الجهوي، من أجل مواجهة القيود المرتفعة للاندماج في الاقتصاد العالمي، المفروضة أساسا من طرف الدول المتقدمة، وهو ما أدى إلى ارتفاع نسبة مبادلاتها التجارية والنقدية البينية من ناحية القيمة والهيكل كذلك.

التوصيات والمقترحات:

من خلال النتائج التي توصلنا إليها في هذه الدراسة، يمكننا إدراج التوصيات التالية:

- يوفر التعاون جنوب- جنوب العديد من الإيجابيات بالنسبة للدول النامية مقارنة مع التعاون شمال- جنوب، وعليه فيتوجب على هذه الدول استغلال مقوماتها من أجل تعزيز تعاونها المتبادل، وتقوية رابطها الاقتصادية البينية، من أجل الوصول إلى تحقيق أهدافها التنموية باستقلالية تامة واحترام متبادل لسيادتها القطرية؛
- ساهمت التغيرات الحديثة في هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية في تراجع مكانة البلدان المتقدمة في الاقتصاد العالمي، وبالتالي فيجب على الدول النامية العمل على استغلال الفرص المتاحة لها من أجل دفع مسار اندماجها السليم في الاقتصاد العالمي، وتحسين دورها في صناعة العلاقات التجارية والنقدية الدولية؛
- يواجه الاقتصاد الجزائري، كاقتصاد نام، صعوبة كبيرة من أجل الاندماج في الاقتصاد الدولي والمنافسة على مستواه، وهذا بسبب تركز علاقاته الاقتصادية الدولية مع البلدان المتقدمة بصفة كبيرة، وعليه يجب على الجزائر البحث عن بناء علاقات اقتصادية مع دول الجنوب الأخرى، من أجل تفادي القيود الاقتصادية والغير الاقتصادية المفروضة على مستوى الاقتصاديات المتقدمة، وتحقيق تنوع أكبر في قيمة وهيكل علاقاتها التجارية والنقدية الدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق الأشكال والجداول:

الشكل رقم (1): تطور معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي في اقتصاديات الجنوب مقارنة مع الأداء العالمي

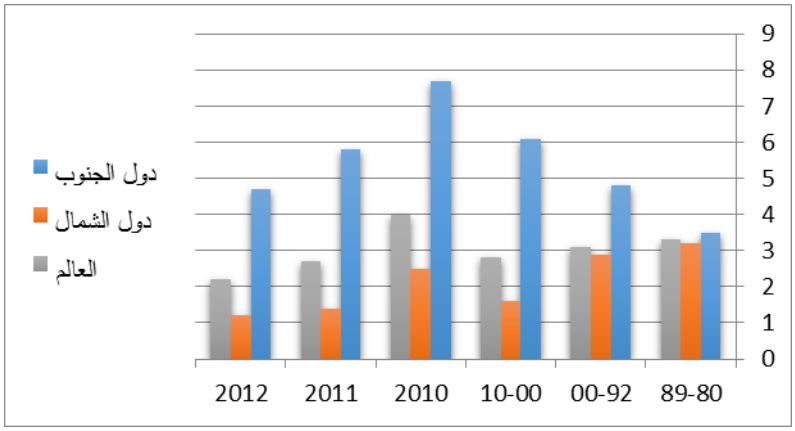

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الكتيب الإحصائي لمنظمة "الأونكتاد" (*Unctad Handbook of Statistics*) لسنة 2013، ص425.

الشكل رقم (2): تطور حصة دول الجنوب من الصادرات والواردات العالمية خلال الفترة 1980-2012 (نسبة مئوية من الصادرات والواردات العالمية)

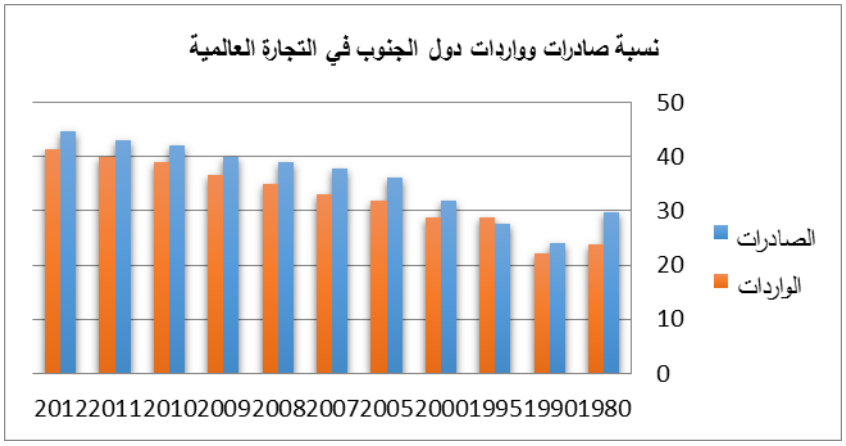

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الكتيب الإحصائي لمنظمة "الأونكتاد" (*Unctad Handbook of Statistics*) لسنة 2013، ص-ص: 2-3.

الشكل رقم (3): تطور هيكل صادرات وواردات دول الجنوب خلال سنوات 1995، 2005 و2012 (نسبة مئوية من الصادرات والواردات العالمية)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

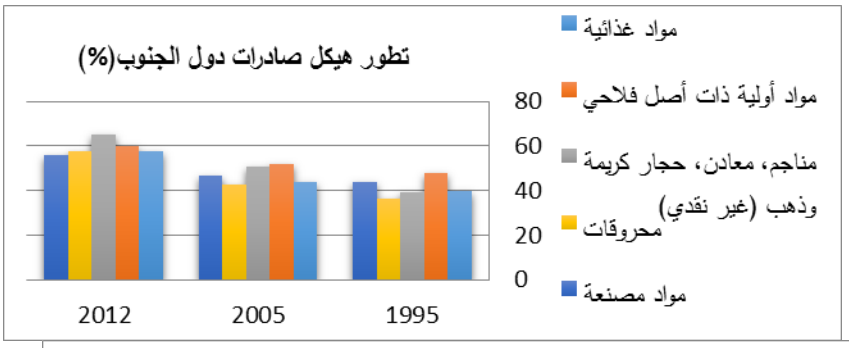

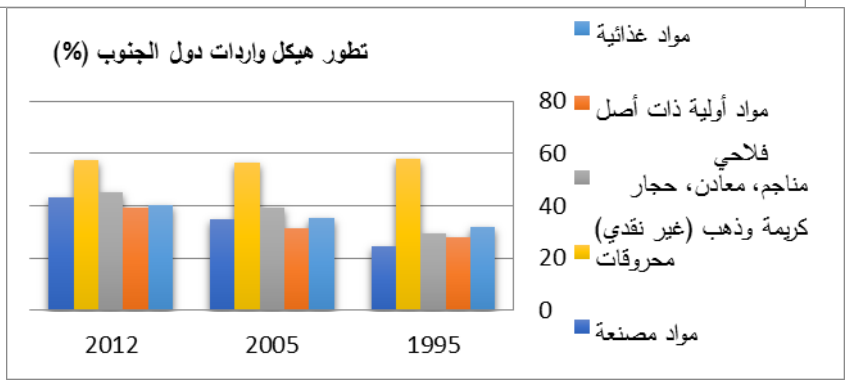

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الكتيب الإحصائي لمنظمة "الأونكتاد" (*Unctad Handbook of Statistics*) لسنة 2013، ص-ص: 86-88.

الجدول رقم (1): تطور حصة دول الجنوب من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الداخل والخارج خلال الفترة 1980-2012 (نسبة مئوية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية الإجمالية).

التدفقات الداخلة	1980	1990	2000	2005	2010	2011	2012
دول الجنوب	13,81	16,76	18,72	33,80	45,23	44,52	52,03
دول الشمال	86,14	83,20	80,78	62,80	49,44	49,65	41,51
التدفقات الخارجة	**1980**	**1990**	**2000**	**2005**	**2010**	**2011**	**2012**
دول الجنوب	6,16	4,90	11,79	15,48	27,46	25,15	30,63
دول الشمال	93,84	95,10	87,95	82,37	68,43	70,50	65,38

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الكتيب الإحصائي لمنظمة "الأونكتاد" (*Unctad Handbook of Statistics*) لسنة 2013، ص-ص: 346-347.

الشكل رقم (4): تطور عدد التكاملات الجهوية والفوق جهوية بين دول الجنوب إلى غاية سنة 2010

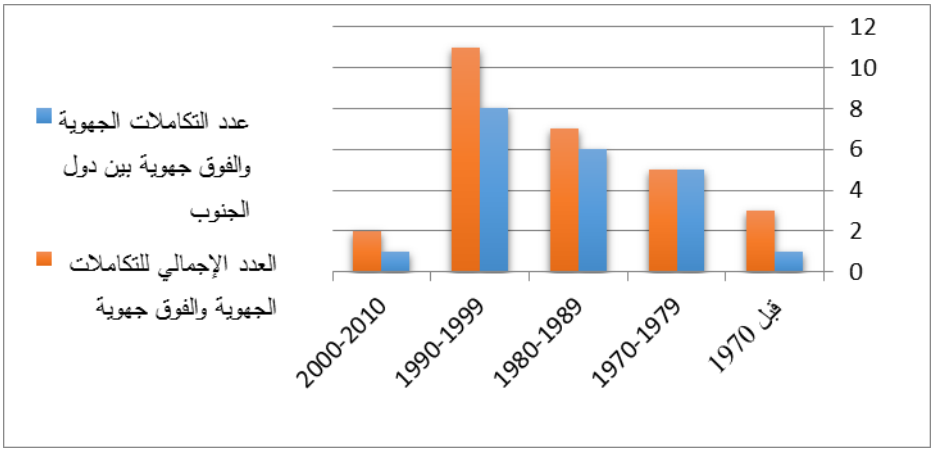

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الكتيب الإحصائي لمنظمة "الأونكتاد" (*Unctad Handbook of Statistics*) لسنة 2013، ص-ص: 19-22.

الشكل رقم (5): تطور نسبة الصادرات السلعية لدول الجنوب نحو دول الجنوب ودول الشمال

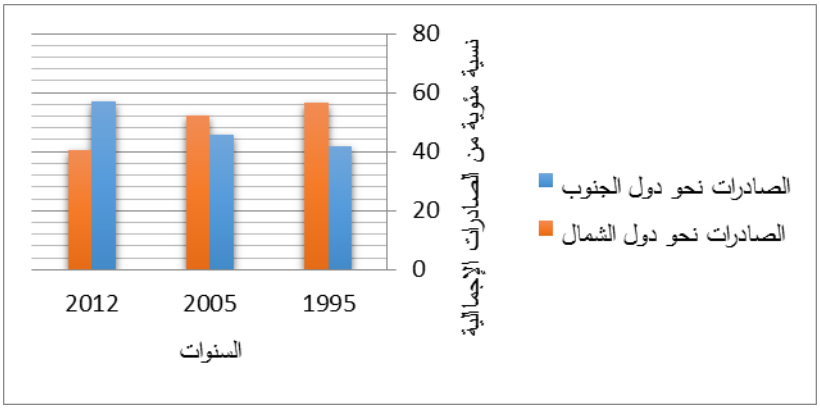

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الكتيب الإحصائي لمنظمة "الأونكتاد" (*Unctad Handbook of Statistics*) لسنة 2013، ص-ص: 86-87.

الشكل رقم (6): تطور الصادرات السلعية جنوب- جنوب حسب الهيكل (نسبة مئوية من صادرات دول الجنوب الإجمالية).

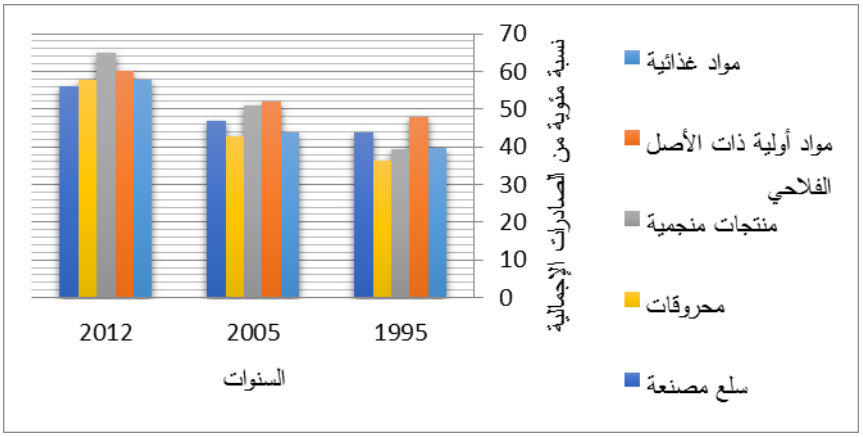

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الكتيب الإحصائي لمنظمة "الأونكتاد" (*Unctad Handbook of Statistics*) لسنة 2013، ص87.

الشكل رقم (7): تطور نسبة الواردات السلعية لدول الجنوب المتأتية من دول الجنوب ودول الشمال

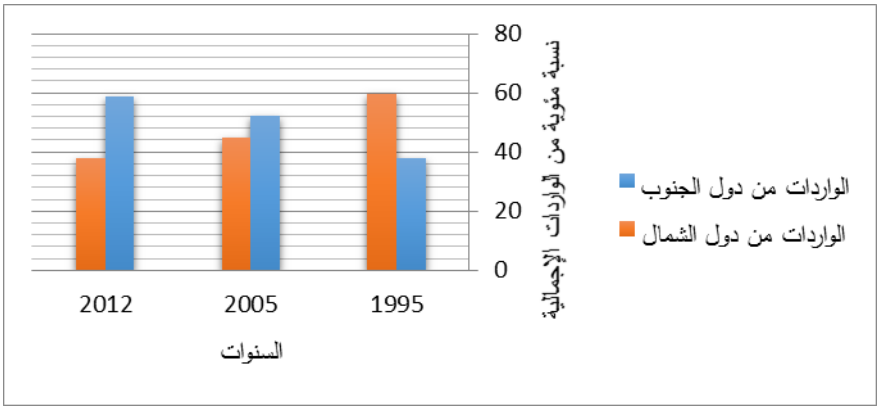

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الكتيب الإحصائي لمنظمة "الأونكتاد" (*Unctad Handbook of Statistics*) لسنة 2013، ص-ص: 88-89.

الشكل رقم (8): تطور الواردات السلعية جنوب- جنوب حسب الهيكل (نسبة مئوية من واردات دول الجنوب الإجمالية).

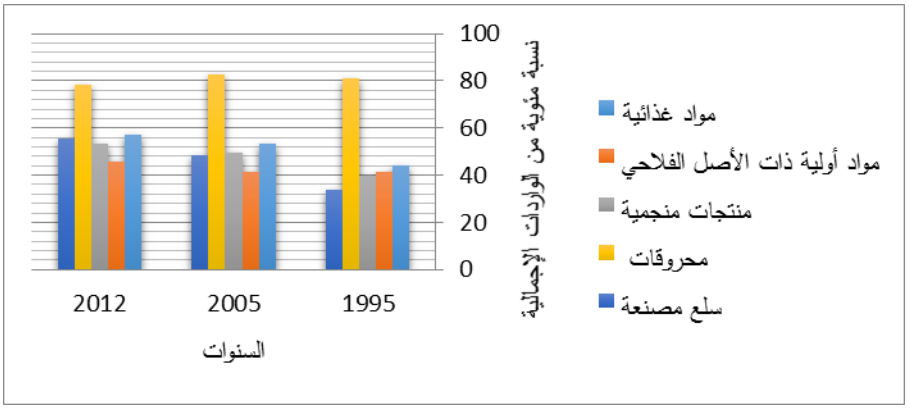

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الكتيب الإحصائي لمنظمة "الأونكتاد" (*Unctad Handbook of Statistics*) لسنة 2013، ص88.

الشكل رقم (9): تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة جنوب- جنوب (نسبة مئوية من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إلى دول الجنوب).

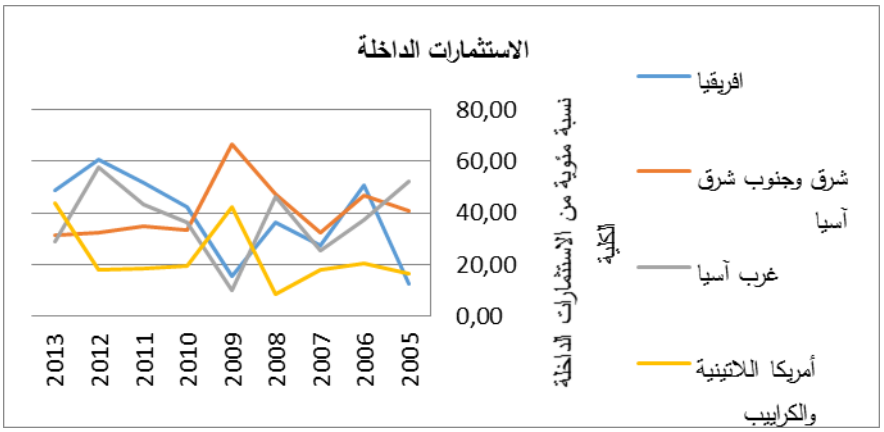

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن "الأونكتاد" لأعداد مختلفة.

الشكل رقم (10): تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة جنوب- جنوب (نسبة مئوية من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة إلى دول الجنوب).

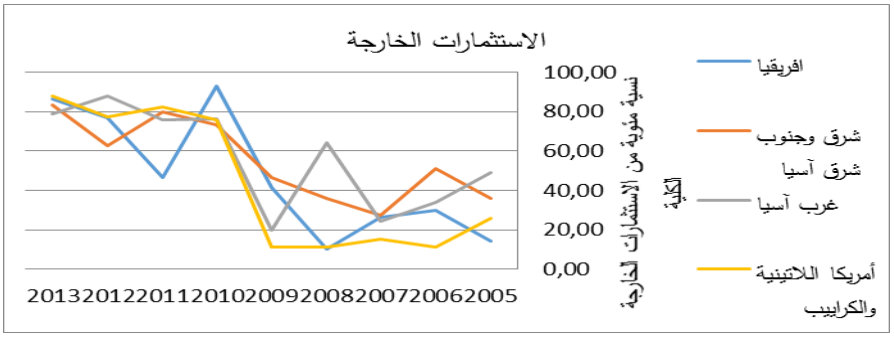

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن "الأونكتاد" لأعداد مختلفة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الهوامش والإحالات:

[i] - ***Pan- American Helth Organisation (PAHO/WHO), Ministerio de Relasiones Exterious, Comerico Internacional y culto de la Republica Argentina :*** *South-south cooperation: Triangular cooperation experience between the government of the Argentina Republic and the Pan-American Helth Organisation/ World Helth Organisation. Edited by PAHO/WHO Argentina, October 2009, p7.*

[ii] - **الأمم المتحدة**: التعاون فيما بين دول الجنوب من أجل التنمية: إطار المبادئ التنفيذية المتعلق بدعم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الدورة السابعة عشرة، نيويورك، 22-25 أيار/ مايو 2012، ص6.

[*] - ديبلوماسي جزائري والأمين التنفيذي لمجموعة 77.

[iii] - ***M. Mourad AHMIA :*** *Coopération sud-sud : les perspectives pour l'Algérie et ses voisins. Les partenaires de la France, p21.*

[iv] ***UN LDC IV, OHRLLS :*** *L'exploitation de la contribution positive de la coopération sud-sud pour favoriser le développement de pays les moins avancés. Document d'information, New Delhi, 18-19 février 2011, p3.*

[v] **- *M. Mourad AHMIA,*** *OP-CIT, p21.*

[vi] – **عبد المطلب عبد الحميد**: النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر. مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص-ص: 48-59.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com